مرة أخرى بعد "عدن"

الجيران والاشقاء يقولون للصوماليين لماذا

أولماذا "العلمية" وهذا اضعف الإيمان

« الاشتراكية العلمية هي معرفة اصيلة تستمد اصالتها من التجربة المباشرة للانسانية خلال التاريخ الطويل وهي الحصيلة الاجمالية لتلك التجربة . والاشتراكية العلمية عالمية لان البشرية كلها تناضل من اجل تحقيق اهداف واحدة هي المساواة والعدالة الاجتماعية . والاشتراكية العلمية خاصة ، لان لكل دولة ظروفها الخاصة ومن ثم فهي تطبق الاشتراكية وفقا لظروفها .

الاشتراكية ليست رسالة سماوية كالدين ولكنها مجرد نظام لتنظيم العلاقة بين الانسان واستخدامه لوسائل الانتاج في هذا العالم . فاذا اردنا ان ننظم ثروتنا الوطنية فلن يكون ذلك ضد روح الدين . فقد خلق الله الانسان ووهبه نعمة العقل ليميز به بين الصالح والطالح .. بين الفضيلة والرذيلة .. ولقد اخترنا الاشتراكية العلمية بدلا من استغلال الانسان لاخيه الانسان ، وهذا هو ما يمكننا عمليا من مساعدة الانسان وتوجيهه الى الحياة الفاضلة .

ومع ذلك فان الرجعيين يريدون ان يخلقوا فجوة بين الاشتراكية والدين لان الاشتراكية لا تتفق ومصالحهم الخاصة ، ولهذا فانهم لم يتورعوا حتى عن اساءة تفسير كلام الله .. »

« محمد سياد بري »

●● متهمون بالعروبة والانحراف عنها

لقد وجدنا في الصومال حماسا طيبا فتبني الاشتراكية العلمية وكان كل فرد هناك عرف الاشتراكية منذ عشرات السنين ، بالتاكيد ذلك يعود الى حد ما لثقة الجماهير بقيادتها وبحكمة توجهاتها .

وعلى هذا لم نجد او لم نصادف من يناقش جدوى الاشتراكية العلمية، بالتاكيد هناك جيوب رجعية او راسمالية مرتبطة بمهما كثيرا ان تثير التساؤلات حول مغزى تبني الثورة للاشتراكية العلمية ومدى تاثير ذلك على الدين والعلاقات الاجتماعية .. الخ. لكن خطاب الرئيس سياد ومجموع الحركة الثورية القائمة في الصومال يهدف الى جانب تقريب الاشتراكية الى اذهان الناس الى اسباغ الثورة المضاده و « تعميم » الاذهان مسبقا بما قد يطرح من تشكيكات، وقد واجهت الثورة الصومالية بهذا الصدد ما واجهته داتما كلمة « اشتراكية علمية » فكان هناك من يناقش الرئيس الصومالي بحدوى الاشتراكية العلمية اصلا وما يمكن ان تاتي به دون ان ياتي به الدين الاسلامي ، وحين كان يرد عليهم بان الثورة الصومالية حرص تماما على التراث والدين لكنها ترى ان الاشتراكية تناسب الوضع الاقتصادي الصومالي كانوا يحاولون ان « يحجموه » بمجاربهم « الخاصة » في مجال تطبيق اشتراكيتهم الخاصة ! فكان يرد عليهم بهدوء بان (اشتراكيتهم) قد تناسب بلدهم لكن الاشتراكية العلمية تناسب الصومال اقتصادا ومجتمعا تماما .. عند ذاك يطلون منه «كعادتهم دائما » ان يشطب على الاقل كلمة «العلمية» !

والحقيقة ان تجربة الصومال الاشتراكية واجهت تحديات كثيرة ، فاضافة الى المهددات العسكرية المباشرة من قبل النظام الايتوبي كان هناك الجيران الاقارفه الذين يتهمون الصومال (بالعروبة) وكان هناك الجيران العرب الذين يتهمونه (بالانحراف عن الدين والعروبة) .

●● ما العمل ؟

ومن خلال هذا الجو المليء بالاتهامات والتحديات يحاول الصوماليون بناء تجربتهم على محورين : تمتين علاقاتهم مع حركات التحرر والانظمة التقدمية العربية والافريقية والاشتراكية ، والبدء بدفعه ـ وان كان ببطء نسبي ـ بتنفيذ خطوات الانتقال الى مرحلة بناء الاشتراكية .

لقد انصبت الخطة الثلاثية التي ستنتهي عام ٧٢ على المشاريع الانشائية (شق الطرق ـ تشييد المساكن الجماعية ، المدارس ، مراكز الارشاد) ورغم انها تضمنت خطوات ملموسة النتائج في مجال انشاء التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الزراعية والمزارع الحكومية « البرامج الطارئة للاكتفاء الذاتي » لكن طابع الخدمات طغى بشكل ملحوظ على الطابع الانتاجي لبرامج الخطة الثلاثية . وفي الخطاب الذي القاه الرئيس زياد في الذكرى الرابعة للثورة اعلن التوجه الجديد للخطة الخمسية التي ستبدأ عام ١٩٧٤ محددا اياه بخمس نقاط :

١ ـ زيادة كمية الانتاج في المواد الاستهلاكية والخدمات وتامين النمو المطرد .

٢ ـ تهيئة الظروف التي من شانها ان يسير توزيع المنتوجات الوطنية توزيعا منصفا على الشعب .

٣ ـ التنمية الاجتماعية والاقتصادية موزعة على الاقاليم توزيعا يضمن التوازن في ادارة سياسية واجتماعية لا مركزية للبلاد في الاقاليم والنواحي .

٤ ـ تنظيم نشاطات اقتصادية في مجالات وسائل الانتاج التي يمتلكها ويديرها المجتمع لمصلحته واشراك الجماهير في القرارات الخاصة لاستثمار وتوظيف وتوزيع الدخل .

٥ ـ تعبئة الموارد الداخلية والاستفادة منها الى اقصى حد بما في ذلك القوى العاملة وسوف تكون الوسائل في تنفيذ برنامج التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد التوجيه الثوري وتنظيم التعاونيات وبرامج الجهد الذاتي .

وواضح جدا ان الخطة تركز على المسالة الزراعية بشكل اساسي وتطوير وسائل الانتاج وعلاقاته بما يضمن سيطرة القطاع العام ما امكن ذلك على الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية « القطاعان الرئيسيان في اقتصاد الصومال » مع ملاحظة عدم اصطدام مرحليا بالقطاع الخاص « المزارع التي يسيطر عليها الاجانب او المالكون الصوماليون » لتجنب الوقوع في بعض اخطاء قوانين الاصلاح الزراعي والاساليب التي اتبعتها بعض الانقلابات العسكرية .

●● تاريخ الارض الصومالية :

بعد ان احتل الايطاليون الصومال عام ١٩٠٤ بدأوا منذ ١٩٠٨ بحفر القنوات واستخدموا الفلاحين الصوماليين في سبيل ذلك مدعين بانهم سيملكونهم الاراضي المزروعة فيما بعد ، لكن بعد اكتمال شبكة القنوات جاؤوا بالايطاليين واعطوا لكل مزارع ايطالي مجموعة من الفلاحين يزرعون له الارض طوال النهار بدون اجر مستخدمين في معاملتهم اسوا الطرق منها مثلا الضرب حتى الموت احيانا . بعد الحرب كانت هناك حركة سياسية فاعلة تغلغلت في صفوف الفلاحين وكان الجميع يامل ان يكون مجيء الانكليز الفرصة الذهبية للتخلص من الايطاليين ، لكن الانكليز اعادوهم تحت سيطرة الايطاليين ..

عام ١٩٦٠ وحين الاستقلال صار الايطاليون يدفعون للفلاحين رواتب ضئيلة لا تتجاوز الشلن

عاملات في مصنع لتعليب الحضر والفواكه

"الاشتراكية العلمية"

للوم الواحد، وفي هذه الفترة بدات البرجوازية الصومالية الصغيرة تدخل عالم زراعة الموز بنفس اسلوب الايطاليين من حيث استغلالهم للفلاح وتكريس حرمانه من حصه المغفولة من الاجور والرعاية الطبية والمدرسية والمعيشية !

بعد الثورة تكرس تغلغل البرجوازية الوطنية في الزراعة ـ الموز خصوصا ـ حيث كانت نسبة الاراضي المزروعة بالموز ٦٢٪ بيد البرجوازية الصومالية بينما ٣٧٪ بيد الايطاليين لكن الاراضي التي يزرعها الايطاليون تنتج محصولا يوازي محصول جميع الاراضي التي يزرعها الصوماليون بسبب من سيطرتهم على اجود الاراضي اضافة الى الطرق الحديثة المستعملة في الانتاج .

بعد استيلاء الحكومة على تصدير الموز من خلال مؤسسة الموز التي استحدثت بعد اشورة عمل الايطاليون على تقليص الاراضي المزروعة لخفض الانتاج ، لكن وزارة الزراعة تعمل الان على زراعة الموز في المزارع الحكومية في محاولة لايجاد البديل تدريجيا في الطريق للاستيلاء على مزارع الموز الكبيرة التي يسيطر عليها الايطاليون والبرجوازيون الصوماليون .

●● الرعاة وشيوعية الارض :

وحول المسالة الزراعية كان لنا لقاء معوزير الزراعة احمد عمر وهو واحد من ابرز التقدميين الصوماليين واكثرهم فهما وتحديدا لمشكلات الصومال الزراعية في الفترة الحالية ومقبولا للمدى القريب والبعيد ، فهو يحدثك بهدوء واثق ، ناقلا اليك رغما عنك تفاؤله بان الوقت لن يطول كثيرا حتى يصبح الرعاة الرحل مزارعين يؤمنون بشيوعية الارض ووسائل الانتاج لكنه يحذر من الانفعال ويؤمن بضرورة البدء ببناء الانسان الواعي المبادر .

في الصومال اراض خصبة صالحة للزراعة تبلغ مساحتها ثمانية ملايين هكتار تروى بالسقي وثلاثون مليون هكتار ممكن زراعتها وريها بالمطر، لكن الحاصل الان ان ثمانمائة الف هكتار فقط تمت زراعتها لحد الان اغلبها ينتشر حول نهري جوبا الذي يجري طوال السنة ، وشبيلي الذي يجف شهرين في السنة ، بينما خمسة عشر الف هكتار فقط تروى بالمطر .

نتيجة لذلك فالصومال كان الى وقت قريب يستورد المواد الغذائية مثل الذرة (الغذاء الرئيسي هناك) بينما لا زال يستورد لحد الان الرز والزيت والدقيق والسباكيتي . وليس شحة المحصول هو السبب الوحيد لضخامة معدلات الاستيراد ، لكن ايضا احتكار التجار للمواد الغذائية حيث يشترون المحصول من الفلاح ويخزنونه ليبيع بالسوق السوداء او وقت شح المواد الغذائية . وقد حلت الحكومة ازمة الذرة بان تولت هي شراء الذرة من الفلاح بسعر منخفض « بالنسبة اليها » حيث تبيعه بنفس السعر طوال ايام السنة ، وهي تعمد الى تعميم هذه التجربة بالنسبة لاغلب المواد الزراعية، الغذائية والاستهلاكية .

●● مراكز ابحاث وتجارب

وقد واجهت وزارة الزراعة السؤال : كيف نحقق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لكل المنتجات الغذائية والاستهلاكية ثم نقفز بعدها الى طور التصدير ؟

كان هناك راي له قوة القانون عملت الدوائر الاستعمارية وارجعية على ترويجه وهو ان ارض الصومال لا تصلح لزراعة كل المحاصيل الزراعية. ولدحض هذا الراي قامت وزارة الزراعة بانشاء مركز ابحاث لتجريب زراعة كل المحاصيل الزراعية ـ نماذج مختلفة منها ـ وحيث تنجح تجربة زراعة صنف من الاصناف تحدد لها المناطق الجغرافية المناسبة وتبدا مزارع الدولة ـ البرامج الطارئة بزراعتها لتشجيع الفلاحين على زراعتها بعد اطمئنانهم للنتيجة .

وقد تم لحد الان تجريب زراعة الرز والقمح وعباد الشمس ويتوقع ان يتم اكتفاء الصومال من هذه المواد خلال خمس سنوات بالنسبة للقمح ، والرز ، وسنتين بالنسبة للزيت المستخرج من عباد الشمس اذا ما تم توسيع زراعتها بالوتيرة المخطط لها .

وبما ان الموضوع الملح حاليا هو العمل على وقف استيراد المواد الغذائية فلا يكفي ان تخطط وزارة الزراعة لبرنامج التوسع في عدد الهكتارات المزروعة من كل محصول، اذ ان هناك عدة عوامل اخرى يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ، مثل تامين وسائل انتاج قادرة على الارتفاع بمستوى الانتاج، والعمل على ايجاد علاقات انتاج بمستوى الخطة الضخمة التي يطمح الى تحقيقها نظام اشتراكي، فماذا في ذهن وزارة الزراعة بهذا الخصوص .

الاخ احمد عمر يطرح خطة متكاملة للعمل بدءا من الصفر ـ تهيئة الفلاحين لاخذ زمام المبادرة في اعلان قناعتهم بضرورة الملكية الجماعية للارض في سبيل انتاج افضل واوضاع اجتماعية ارقى.

●● كيف نبدا

في البدء ستكون المزارع الحكومية التي ستكون نواة لمجموعة تعاونيات زراعية فلاحية تلتف حولها حيث تكون ـ المزرعة الحكومية ـ بمثابة مدرسة لارشاد فلاحي التعاونيات حول طرق تحسين الزراعة كما ستكون محطة تجارب تستفيد منها التعاونيات الملتفة حولها التي يبلغ عدد فلاحيها ما بين مئة الى الفي فلاح يحتفظون باراضيهم التي لا تزيد عن سبع هكتار للفرد الواحد وستكون لهم ميزانيتهم المخصصة من قبل الدولة اضافة الى الاشتراك الذي يدفعه كل فلاح (٥ شلن) والضريبة التي يدفعها عن كل هكتار يملكه كسهم في التعاونية وبعدد الهكتارات يكون له اسهم في التعاونية. وانطلاقا من تاسيس ميزانية ثابتة وجيدة للتعاونية هو اجبار البنك على تسليفهم .

وفي مكان وسط هذه المزارع يكون مركز التعاونية الذي يضم مخزن لتخزين المحصول ، ومكتب للاجتماعات ومدرسة للاطفال ومركز طبي وهم ينتخبوا هيئة تنفيذية للتعاونية يرئسها احدهم بينما للوزارة ممثل في اللجنة ، وتقوم هيئة الارشاد الزراعية بتاجير تراكتورات بسعر مخفض للتعاونية ، ويقوم كل فلاح بزراعة ارضه وحصاد محصوله وتثبيت حجم حصته في مخزن التعاونية ، وحين يبيع محصوله يحتفظ لنفسه بارباحه كاملة .

ووفقا لهذا البرنامج هناك سبعا وعشرين تعاونية مختار لها اجود الاراضي .

●● المرحلة الثانية

بعد نجاح التجربة الاولى في التهيئة لقبول مبدا العمل الجماعي تتم اضافة اراضي جديدة للتعاونية حيث تعطى لكل مجموعة من الفلاحين ارض جديدة بنسبة عشرين هكتار

وتشارك الحكومة في حرث الارض وتقديم البذور الجيدة والسماد والمبيدات .

وسيكون انتاج هذه الارض مشتركا بين الفلاحين في حين يحتفظ كل فلاح بارضه الاصليه وانتاج تلك الارض ، لكن الارض الجديدة (المشتركة) ستكون اجود واكثر انتاجا مما سيجعل الفلاح يعتبر بان الارض التي تزرع بالجهد الجماعي ومساعدة الدولة اكثر انتاجا واسهل اعدادا للانتاج .

وبالطبع الرحلة الاخيرة التي تهدف اليها الخطة هي ان يؤمن الفلاح بالملموس بالعمل الجماعي والملكية الجماعية للارض ووسائل الانتاج .

بالطبع تواجه وزارة الزراعة مسالة في غاية الاهمية وهي قلة الكوادر العاملة في التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة والتي هي الاساس في تطوير العمل بهذه الخطة . يقول وزير الزراعة ان هناك اثنين وسبعين كادر يمارسون العمل في ثانوية زراعية لمدة ثلاثة اشهر للتدريب على العمل في التعاونيات ، وفي العام القادم سيتخرج من كلية الزراعة ثلاثة وعشرين كادر كدفعة اولى ، وفي عام ١٩٧٤ سيكون هناك مدرسة مهنية للآلات الزراعية لتخريج الاخصائيين بالميكانيك واستخدام الآلات الزراعية والمبيدات .. الخ.

وضمن مخطط وزارة الزراعة ربط الزراعة بالصناعة ربطا وثيقا عن طريق ربط المصانع بعقود مع التعاونيات لشراء المنتوجات وتصنيعها مما يخلق علاقة تطور جدلية بين الزراعة والصناعة فالمصنع يؤمن شراء المحصول الزراعي باستمرار بينما زيادة الانتاج يؤدي الى توسيع تصنيع المواد الغذائية والزراعية بما يخدم تطور اقتصاد البلد وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.

●● مشاكل الصناعة .. ايضا

الاخ عبد العزيز نور حرسي وزير العمل والماركسي العريق يقول ان هناك مصانع عديدة انشيء بعضها بعد الثورة او بالاحرى ان كل المصانع في الصومال تقريبا تعتمد تصنيع المواد الزراعية والغذائية واللحوم والاسماك .

لكننا حين نتحدث مع وزير العمل تكون هناك مواضيع كثيرة تستوجب البحث عدا النشاط الصناعي بعد الثورة ، هناك مثلا خطوات الثورة في تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وفاعلية القطاع الخاص ، وقضايا العمال وقوانين العمل .

من جملة القضايا التي تتخذ منها الثورة موقفا خاصا هي قضية القطاع الخاص. والقطاع الخاص قبل الثورة كان متركزا في قطاع التجارة والكومبرادور والزراعة ، هناك ورش ومعامل صغيرة لا تفكر الدولة بالاستيلاء عليها ، اما فيما يخص التجارة فقد عملت الثورة على السيطرة على تجارة الموز وقامت بتنظيم شراء المواد الزراعية من الفلاحين مباشرة وبذلك حدث من سيطرة القطاع الخاص على جزء هام من انتاج الصومال الزراعي ، وضمن قانون التعاونيات الجديد تدخل الدولة طرفا مساهما في كل تعاونية وتحدد المساهمين بمواصفات معينة تحد من تسرب البرجوازية والرأسمالية ، وقد حدث في بداية اصدار قانون التعاونيات ان حاول الراسماليون ان يدخلوا باسمهم كثيرة في التعاونيات تمهيدا للاستيلاء عليها ومسخها ، لكن الثورة كانت منتبهة الى ضرورة الحفاظ على نهج التعاونيات وضمان عدم انحرافها الى شركات راسمالية.

يقول وزير العمل ان خطة الثورة تقوم على طمانة القطاع الخاص وعدم اعطاءه المبرر ليكون اداة سلبية في ضرب اقتصاد البلد لكن في نفس الوقت محاولة تنظيم اشتراكه في الاله الاقتصادية بما يخدم اتوجه الاشتراكي للاقتصاد الصومالي

وفي هذا المجال حددت الوزارة خطة التوجه بالاسس التالية :

● مساهمة الحكومة في المشاريع الاقتصادية لضمان سياسة العمل والانتاج .

● الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وامكاناته المادية .

● توجيه نشاطه ضمن الخطة العامة .

● اقرار قانون مشاركة العمال في الادارة وفي سبيل ضمان فعالية هذه المشاركة تقام دورات تثقيفية سياسية ومهنية لضمان فاعلية دور العامل في المستقبل كرقيب على الانتاج.

●● والرأسماليون .. ما موقفهم ؟

اما بالنسبة لموقف الراسمالية الوطنية من الثورة فهم لن يعملوا من اجل انجاح تجربتها فقد وقعوا عند قيام الثورة ضدها وكانوا ينعمون بمواقع شرعية يتحركون من خلالها (وزارات ، نواب .. الخ) وقد نجحوا في البداية في شل حركة الانتاج وتحركوا على كل المستويات من اجل ضرب الثورة ، لكنهم اجبروا على انهم بان القضاء على الثورة مستحيل ولم تعد لديهم ورقة واحدة يلعبون بها فحاولوا عندها الخروج من البلاد وتوظيف اموالهم بالخارج لكنهم باستمرار يحاولون الاتصال بعناصر مشبوهة وبالانظمة المدبه بالثورة والمحاربة لها في المنطقة ، وقد يكونون في المستقبل نواة للثورة المضادة ـ ويضيف وزير العمل ـ انا من اجل ذلك ننقد تجربتنا باستمرار ونحدد الخطر بعدم وجود تنظيم لدينا ، اننا نعتقد ان الحزب هو الضمانة لحاظر قوى الثورة وتحديد اعدائها واصدقائها بما يضمن استمرار عجلة التقدم نحو البناء الاشتراكي .

●● الحزب ايضا .. وايضا

وحين اسال وزير العمل عن ملابسات بناء الحزب يؤكد وجهه النظر الى القول بان اطار الانتماء الحزبي غير محدد لحد الان، وان الضمانة الاكيدة هي في تعميق تجربه العامل الجماهيري والعمل اليومي في صفوف الجماهير التي قام بها ولا يزال المكتب السياسي الذي يعتقد وزير العمل انه نواة الحزب المفرخ .

اما العامل مع المشكلات الادارية ومع الجيش ، في الطريق الى تصور جذري لبناء الحزب فيبدو ان الجميع في الصومال بفضل عدم الخوض في تفصيلاته لكنهم بالتاكيد يتافشونه بجدية ودقة .

ونظل المخاوف تبرز في كل محاولة لمناقشة موضوعة الحزب هل هناك ضمانه لان يكون الحزب ـ بالتصور المطروح في الصومال ـ قاعدة حزبية جذرية ممنعه على العناصر الانتهازية والرجعية.

هل هناك ضمانه ـ ضمن التصور ذاته ـ لان يكون الحزب اداه دفع نحو بناء اشتراكي صلب لا يحمل معه بذور انحراف التجربة الصومالية وانحرافها ونفيب القوى الوطنية واستقدمية .

ماذا يمكن ان تقدم تصورات القدميين العرب والافارقه وفي العالم للثورة الصومالية ولتجربة التنظيم المقترحة فيها لضمان تثبيت الخط القدمي الجذري الذي هو الضمانة الاكيدة لمواصلة النضال من اجل بناء الاشتراكيه في بلد بدأ في كل شيء من الصفر ؟..

نازك